

## حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة

ثم أعلم أنه سيأتي في عتق البعض أن الإعتاق يتجزأ عنده لا عندهما ومبنى الخلاص على ما يوجبه الإعتاق أولاً وبالذات .

فعنده زوال الملك ويتبعه زوال الرق لكن بعد زوال الملك عن الكل .  
وعندهما زوال الرق ولا يخفي أن كلا من التعريفين يأتي على كل من القولين بأن يراد بالأول إسقاط الملك أو إسقاط الرق وبالتالي إثبات القوة المستتبعة لزوال الملك أو زوال الرق فافهم .

قوله ( يصير به المملوك من الأحرار ) خرج به التدبير والكتابة قبل موت السيد وأداء النجوم فإن فيهما إسقاط البيع والهبة والوصية لكن لم يصير العبد بهما من الأحرار ط .  
قوله ( وركنه اللفظ الدال عليه ) سواء كان إقراراً بالحرية أو ادعاء النسب أو لفظاً إنشائياً والضمير يرجع إلى العتق سواء نشأ عن إعتاق أو لا ليصح قوله ومملك قريب .  
قوله ( ودخول حربي إلخ ) صورته اشترى حربي مستأمن عبداً مسلماً فأدخله دار الحرب عتق عند مولانا الإمام رضي الله عنه وقال صاحبه لا يعتق ط وإنما عتق إقامة لتباين الدارين مقام الإعتاق وهذه إحدى مسائل تسع يعتق العبد فيها بلا إعتاق لأنه عتق حكمي كما سيأتي في الجهاد قبيل باب المستأمن إن شاء الله تعالى .

قوله ( واجب لكفارة ) أي كفارة قتل وظهار وإفطار ويمين وهل المراد بالواجب المصطلح عليه أو الافتراض ط .

قوله ( بلا نية ) أي نية قرينة أو معصية ط .

قوله ( لأنه ليس بعبادة ) أي وضعا ويصير عبادة أو معصية بالنية كغيره من العبادات .  
رحمته .

قوله ( لحديث عتق الأعضاء ) هو ما رواه الستة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق مرء مسلم أعتق مرء مسلماً ستنقذ الله بكل عضو منه عضواً من النار .

وفي لفظ من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أغصانه من النار حتى الفرج بالفرج .

وأخرج أبو داود وابن ماجه عنه أيما رجل مسلم أعتق رجلاً مسلماً كان فكاه من النار وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاهها من النار .

وروي أبو داود وأيما رجل أعتق امرأتين مسلمتين إلا كانتا فكاه من النار يجزي مكان عظيمين منهما عظما من عظامه وهذا دليل ما في الهداية من استحباب عتق الرجل الرجل

والمرأة المرأة لأنه ظهر أن عتقه بعثق المرأتين بخلاف عتقه رجلا كذا في الفتح قوله ( وهل يحصل ذلك ) أي المندوب المترتب عليه الثواب المذكور مع النية من غير توقف على مادة العتق والبحث لصاحب النهط .

قوله ( الظاهر نعم ) لأن بالتدبير إعتاقا مالا وبشراء القريب إعتاقا وصلة وفي الحديث لن يجزي ولد والده إلا أن يجده رقيقا فيشتريه فيعتقه أي فيتسبب عن شرائه عتقه إذ هو لا يتأخر عنه .  
رحمتي .

قوله ( ومكروه لفلان ) صرح في الفتح بأنه من المباح وكذا في البحر عن المحيط .  
ثم قال في البحر ففرق بين الإعتاق لآدمي وبين الإعتاق للشيطان وعلل حرمة الإعتاق للشيطان بأنه قصد تعظيمه اه أي بخلاف قصد تعظيم فلان لأنه غير منهي تأمل .  
قوله ( وحرام بل كفر للشيطان ) وكذا للصنم كما سيأتي ولعل وجه القول بأنه كفر هو ما سيذكره عن الجوهرة أن تعظيمهما دليل الكفر الباطل كالسجود للصنم ولو هزلا فيحكم بكفره وهذا كله إذا لم يقصد التقرب والعبادة وإلا فهو كفر بلا شبهة سواء كان لفلان أو للشيطان .  
وذكر في فتح القدير أن من الإعتاق المحرم إذا غلب على ظنه أنه لو أعتقه يذهب إلى دار الحرب أو يرتد